مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

http://scientific-journal.sustech.edu/

# دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وانعكاساتها على حوكمة الشركات

"دراسة ميدانية"

**طرابلسي سليم و معطي الله خير الدين**

**جامعة سوق اهراس – الجزائر**

**جامعة قالمة – الجزائر**

**المستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر وانعكاس ذلك على حوكمة الشركات باعتبارها أحد عناصرها الأساسية ، وشملت الدراسة الميدانية عينة من الشركات حيث تم إعداد استبيان وتوزيعه على مجتمع الدراسة البالغ عدده 30 مستجوبا، واستخدم برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية أداة هامة لإدارة المخاطر وأن القيام بأنشطة المراجعة الداخلية بشكل فعال ينعكس ايجابا على حوكمة الشركات. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تعريف أعضاء قسم أو إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات، تعيين عناصر أكثر كفاءة داخل إدارات المراجعة الداخلية بما يضمن حسن أدائها لعملها ماليا وفنيا، وإعادة التأهيل العلمي والعملي والمعرفي لأعضائها بما يستوعب أسس ومبادئ حوكمة الشركات والتطورات الخاصة بها.

**ABSTRACT:**

This study aimed at explaining the role of internal auditing in risks management, and hence in activating corporate governance as one of its core elements. The field study included a sample of companies from which data were collected through a questionnaire specially prepared for this purpose. It was handed out to a population of thirty individuals, then a statistical analysis program (SPSS) had been used to analyze the study data and to test its hypotheses. The study found out that internal auditing is an important tool in risk management; also, practicing internal auditing activities effectively can have a positive impact on corporate governance. The study recommended the need for educating the members of internal auditing departments in Algerian economic corporations about the principles of corporate governance; besides appointing the most efficient persons within the internal auditing departments in order to ensure its adequate performance financially and technically. Moreover, rehabilitation

of their employees scientifically, practically, and epistemologically in order to absorb the principles of corporate governance and its recent developments.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات ، المراجعة الداخلية ، إدارة المخاطر، المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

**المقدمة:**

مع تزايد النمو الاقتصادي واشتداد المنافسة بين مختلف الأطراف في مجال التجارة الخارجية، وهيمنة نظام العولمة على الاقتصاديات العالمية الذي من مظاهره ظهور الشركات متعددة الجنسيات على الحياة الاقتصادية والتي يؤدي انهيارها إلى عواقب اقتصادية وخيمة تؤثر على المجتمع ككل، ففي تسعينيات القرن الماضي مست سلسلة من الانهيارات المالية بعض الدول الآسيوية وروسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، كما شهد الاقتصاد الأمريكي في بداية هذا القرن انهيارات لشركات عملاقة أحدثت الكثير من الأزمات في العالم، كل هذا دفع إلى البحث عن نظام يحد من مخاطر انهيار الشركات ويؤدي إلى إحكام الرقابة عليها ويكون سبيلا لإتباع إدارة تلك الشركات للسلوك الرشيد في الإدارة وإتباع الشفافية وهو ما يسمي بنظم حوكمة الشركات.

تهدف قواعد الحوكمة إلى الرقابة على المخاطر وضمان قيام الإدارة بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية التي هي من أنشطة المراجعة الداخلية، وتؤدى الحوكمة الفعالة للشركات إلى ضمان دقة التقارير المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، وذلك من خلال مجموعة من الأسس والإجراءات التي تستخدم لإدارة الشركة ، سواء من النواحي القانونية أو التمويلية أو المحاسبية، وأصبحت ممارسة الحوكمة من خلال أربعة أطراف أساسية تربطها علاقات تعاونية هي: المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة، مجلس الإدارة، ووظيفة المراجعة الداخلية، ويمكن لهذه الأخيرة أن تسهم في تحسين جودة الحوكمة من خلال علاقاتها التعاونية مع أطراف الحوكمة الثلاث الأخرى، وذلك بدعمها لهذه الأطراف في أداء دورها المتكامل.

وفي الجزائر وبالرغم من تفشي الفساد المالي والإداري في الكثير من المؤسسات إلا أنه يغيب إطار قانوني لوظيفة المراجعة الداخلية يمكن هذه المؤسسات من الاستفادة من مزايا هذه الوظيفة وتفعيل دورها وتحسين مساهمتها في الحوكمة الجيدة للمؤسسات الجزائرية.

**مشكلة الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التالي :

ما هو دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر؟ وهل لذلك انعكاس على حوكمة الشركات في الجزائر ؟

**أهداف وأهمية الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى بحث و مناقشة دور المراجعة الداخلية كأحد أبرز دعائم تحقيق مفهوم حوكمة الشركات من خلال تقييم نظام إدارة المخاطر، وكذلك بيان علاقة المراجعة الداخلية بتطبيقات الحوكمة وسبل تطويرها في الشركات الجزائرية.

تظهر الأهمية العلمية للدراسة باعتبار الحوكمة الجيدة تساهم في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية التي تساعد على استقرار الأسواق المالية و رفع مستوى الشفافية في تلك الشركات ، كذلك الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المراجعة الداخلية إذا طبقت وفق أسس ومفاهيم جديدة في تفعيل حوكمة الشركات.

**فرضيات الدراسة:**

تتحقق أهداف الدراسة من خلال إثبات أو نفي الفرضية الرئيسية التالية: المراجعة الداخلية أداة فعالة في إدارة المخاطر من اجل تحسين حوكمة الشركات.

**منهجية الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، وتم الاعتماد على البحث المكتبي من خلال الإطلاع على مختلف الكتب، المقالات، إصدارات الهيئات المهنية المتخصصة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وكذلك الاستفادة من الدراسات السابقة، كذلك تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) لتفريغ و تحليل الاستبيان بهدف الوصول لدلالات ومؤشرات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة.

**حوكمة الشركات:**

تعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع الشركات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر إذ أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات وتهدف الحوكمة إلى الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح، علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح، فمفهوم حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي و آلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بوضع محددات تخدم المصالح العامة والحقوق الخاصة للمساهمين.

إن الدافع وراء شيوع مفهـــوم "حوكمة الشركات" كما ذكرت إحدى الدراسات تناغمه مع لفظي العولمة Globalization والخصخصة Privatization واللذان قد تعرضا للجدل في بداية ظهورهما( محمد طارق يوسف،2003م).

وبالرغم من الارتباط بين مصطلح حوكمة الشركات والعولمة والأزمات وعلى الرغم من زيادة الاهتمام به بين كل من المهتمين بالدراسات المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية، إلا أنه ما زال مجال اختلاف وعدم اتفاق الباحثين والأكاديميين والمهتمين بها أدى إلى ظهور العديد من المصطلحات المستخدمة مثل " توجيه الشركات" ،"حاكميه الشركات"، "الإجراءات الحاكمة أو المتحكمة في المنشأة"، "الشركات الرشيدة " ، "الإدارة الرشيدة" إلى غير ذلك، وكغيره من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، فانه يصعب تحديد مفهوم قاطع.

ويعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة "( محمد حسن يوسف،2007م).

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح:

وعرفت حوكمة الشركات بأنها مجموع الآليات التنظيمية التي من شأنها الحد والتأثير على قرارات المسيرين، والتحكم في توجهاتهم وتبين مجال صلاحياتهم (Gérard CHARREUX ,1997).

وعرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (إبراهيم سيد علي، 2002م).

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين " (خلف عبد الله الواردات، 2005م) .

ونظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات والمنظمات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ له، ومن هذه المنظمات: "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD"، حيث يتم تطبيق الحوكمة وفق ستة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004م وتتمثل في (OECD,2015) :

أ- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

ب- **حفظ حقوق جميع المساهمين:** أن تحمي القواعد المنظمة لحوكمة الشركات ممارسة حقوق المساهمين التي نصت عليها القوانين والأنظمة النافذة كقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة في نقل الملكية وتسجيلها، الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة دوريا، المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، انتخاب وعزل مجلس أعضاء الإدارة، المشاركة في أرباح الشركة، وكذلك حق المساهمين في المشاركة بالقرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة كالتعديل في النظام الأساسي.

ت- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

ث- **دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة بالشركة:** ضمان حقوق أصحاب المصالح ،كل شخص له مصلحة مع الشركة؛ مثل المساهمين ، والعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين، كما هي محددة في القانون بما في ذلك إتاحة الفرصة لتطوير آلية مشاركة العاملين في تحسين الأداء، وكذلك توفير المعلومات لأصحاب المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب، و احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة.

ج- **الإفصاح والشفافية:** تعد نظم الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة الشركات المستندة إلى قوى السوق وتحتل أهمية كبيرة في مساعدة المساهمين على ممارسة حقوقهم، فالإفصاح السليم يعد

أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين وعلى جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، لذلك يتطلب المساهمون والمستثمرون المرتقبون الحصول على المعلومات المنظمة والتي تتسم بدرجة مرتفعة من المصداقية والقابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة، لتساعدهم في تقييم كفاءة الإدارة واتخاذ القرارات المستندة إلى المعلومات الكافية بشأن تقييم الشركة.

**ح- مسئوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية، ضمن إطار حوكمة الشركات لابد من ضمان التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، ويقع على عاتق مجلس الإدارة القيام بوظائف رئيسية لكي يكون قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل والمرتبط بالشؤون المختلفة للشركة.

وتتيح ممارسات حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركة، كما تكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

إن المبادئ ليست ملزمة لكن الغرض منها أن تكون نقطة مرجعية يمكن للمشرعين وصناع القرار استخدامها عندما يقومون بوضع الأطر القانونية والإدارية والتنظيمية لحوكمة الشركات التي تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية الخاصة.

**2- أداء المراجعة الداخلية وعلاقتها بإدارة المخاطر ودورها في تفعيل الحوكمة:**

تواجه مهنة المراجعة الداخلية منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تغيرات هائلة، ورغم اعتبار الدول المتقدمة المصدر والمحرك الرئيسي لهذه التغيرات، إلا أن الدول العربية ومنها الجزائر تجد نفسها في وضع يحتم عليها التلاؤم معها.

وقد أدى التطور العلمي والنمو المتزايد في مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المشروعات وتشعب أعمالها ووظائفها وصعوبة إداراتها وتعدد مشاكلها، كما أن الفضائح المالية في منظمات الأعمال الناتجة عن عدم صدق المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية أدى إلى إفلاس كبرى الشركات مما أدى إلى الاهتمام بالمراجعة الداخلية لإعطاء ثقة أكبر لأصحاب المشروع والمستفيدين منه بأن الأعمال يتم إنجازها وفقا لما هو مخطط وأن الأنظمة والقوانين يتم احترامها، وأنه يتم المحافظة على أصول المؤسسة وذلك من خلال التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية.

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية وتعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة (Robert R. Moeller ,2005).

وعرف المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخليين IFACI المراجعة الداخلية بأنها نشاط مستقل وموضوعي تمنح للمؤسسة ضمان على درجة السيطرة على عملياتها، كما يقدم استشارات مما يحسن، ويساعد على خلق قيمة مضافة، كما أنها تساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال نهج منظم ومنهجي، لعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، وتقديم مقترحات لتعزيز فعاليتها (COLLINS. L et Autres, 1994).

كما عرف معهد المدققين الداخليين IIA المراجعة الداخلية بأنها نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها . ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة (خلف عبد الله الواردات،2006 م).

كذلك عرفت بأنها نشاط خدمي للمنشأة يحتاج إلى أفراد يفهمون دورهم كمسئولين، ويستطيع كل فرد أن يفسر ويشرح الأهداف الإدارية، ويوضح السياسات والضوابط الرقابية، ويتفهم أو يدرك وجود مشكلات ويوصي بحلول ملاءمة لها ويقوم بإنجازها (محمد عبد الفتاح، 2001م).

من خلال التعاريف السابقة يتضح تطور مفهوم وهدف المراجعة الداخلية من اعتبارها جزءا من نظام الرقابة الداخلية للقيام بمراجعة العمليات المالية والسجلات المحاسبية والتقرير عنها للإدارة إلى اعتبارها أداة تقييم مستقلة تنشأ بالمؤسسة لفحص وتقييم الأنشطة لخدمة إدارة المؤسسة.

**1. العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية:**

تعد الرقابة الداخلية من المفاهيم المهمة والأساسية التي يجب أن يدركها المراجع الداخلي ( Robert R. Moeller ,2005).

وعرف المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخليين IFACI نظام الرقابة الداخلية بأنه نظام يحتوي على الخطة التنظيمية ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف الإدارة بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال (IFACI ,2015).

كما عرف نظام الرقابة الداخلية على أنه الإجراءات المتخذة من طرف مجلس الإدارة، والموظفين الآخرين من أجل توفير ضمان معقول بما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة وفعالية وكفاءة العمليات، وهذا بالاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والنظم"، حيث أن الرقابة الداخلية هي وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية في حد ذاتها (عمر علي عبد الصمد، 2009م).

تعتبر المراجعة الداخلية جزءا من نظام الرقابة الداخلية ، ووجود نظام سليم للرقابة الداخلية لا يكون بدون وجود نظام للمراجعة الداخلية، فهي تعمل على تطويره وتحسينه وزيادة فعاليته وكفاءته، وللمراجعة الداخلية دور في إعداد تقرير الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة، وذلك عن طريق متابعة تشغيله وتقييمه وإخطار الإدارة بنقاط الضعف والقوة الموجودة فيه (عبد الوهاب نصر وشحاته السيد شحاته، 2006م).

يتضح الدور الحيوي الذي تؤديه المراجعة الداخلية في التأكيد على مدى بقاء ونمو واستمرار منظمات الأعمال، حيث تختص بفحص مقومات النظام المحاسبي لهذه المنظمات للوقوف على كفاءة وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي، كما تختص باختبار مدى دقة المعلومات المالية والتشغيلية وفحص الجدوى الاقتصادية للعمليات والتأكد من كفاءتها وفعاليتها واختبار مدى الالتزام بالقوانين والنظم والسياسات والأوامر الإدارية الموضوعة.

ويوضح الشكل التالي دور المراجعة الداخلية في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية بشقيها الإداري والمحاسبي:

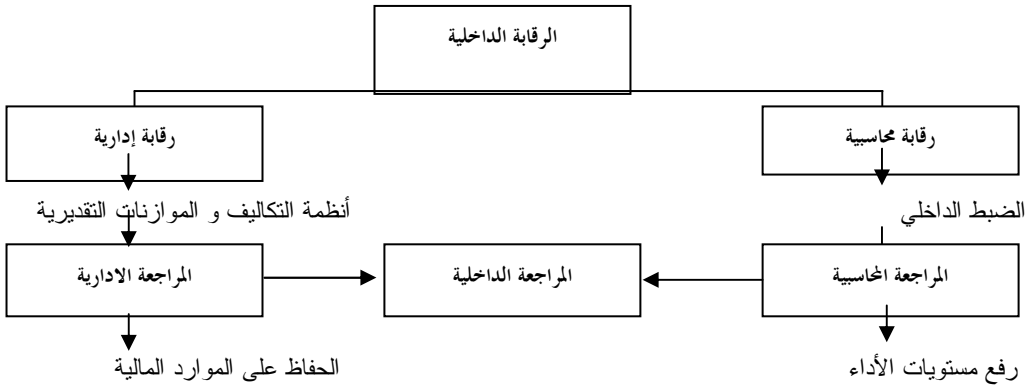


المصدر: عبد الماجد، عبد الله حسن احمد (2007م)

الشكل رقم (1) : أنظمة الرقابة الداخلية الإدارية و المحاسبية

يتضح من هذا الشكل شمول الرقابة الداخلية على جميع أنشطة المؤسسة المالية والإدارية وأن المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية تسعى الى تقييم هذا الأخير وتهدف إلى التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعي إلي تحقيقها.

**2. علاقة المراجعة الداخلية بإدارة المخاطر:**

تحولت المراجعة الداخلية من كونها أداة للرقابة الداخلية لتصبح أوسع وأشمل من هذا المفهوم التقليدي، فلم تعد قاصرة فقط على المراجعة المنتظمة لكفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإنما امتد دورها ليشمل أيضا التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقديم الاستشارات اللازمة لمجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في هذا الخصوص.

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها كما يلي:

أ -**المخاطر النظامية:** هي المخاطر العامة التي تسري على الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة وتتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام (على عبد الله شاهين، 2005) ، وتشمل:

– **مخاطر التضخم والكساد:** حيث تؤدي هذه المخاطر إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية.

– **مخاطر تغير أسعار الفائدة:** وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة ارتفاعا وانخفاضا وبالتالي فان اختيار الأدوات الاستثمارية تتأثر بهذه التغيرات.

– **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات.

– **المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية:** وهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد الذي تزاول المؤسسة نشاطها فيه.

**ب-المخاطر غير النظامية :** هي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار، فهي تأتي نتيجة التعاملات الاستثمارية فقد تؤثر على مستثمر معين دون غيره (دريد كامل آل شبيب، 2007) ، وتشمل:

**مخاطر التمويل :** ترتبط بنوعية التمويل، وعلى العموم إن زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المستثمرة يعني أن المؤسسة تتحمل مخاطر دفع كلفة نقدية زيادة عن التكاليف الأخرى.

**مخاطر الائتمان :** هي مخاطر ناجمة عن التوسع في منح الائتمان التجاري وزيادة الذمم الممنوحة إلى العملاء.

**مخاطر السيولة :** عدم قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الموجودات المتداولة إلى سيولة لتسديد الالتزامات المترتبة عليه.

**مخاطر التشغيل :** وهي تلك المخاطر الناجمة عن ارتفاع مصاريف التشغيل عن معدلات المتوقعة، ويؤثر ذلك التغير على صافي الدخل.

**مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات :** وتعني عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المؤسسة إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لهذه الالتزامات، وترتبط بهذه المخاطر جودة الأصول ومخاطر التشغيل والسيولة ومقدار الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة والمخاطر الخارجية.

ورغم أن نشاطات الأعمال تتعرض للمخاطر، فان الدراسات الرسمية لإدارة المخاطر قد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، أما إدارة المخاطر فقد عرفت من طرف معهد إدارة المخاطر(IRM) على أنها الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط (طارق الله خان وحبيب أحمد،2003م).

وكذلك هي جزء من ثقافة المؤسسة، فهي هيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة عنها"، فالعناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها.

وينص المعيار 2100 "طبيعة العمل" الصادر عن معهد المدققين الداخليين والمعدل في 2010 (IIA ,2010) على وجوب قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم– والإسهام في تحسين– عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وذلك من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم.

وحسب المعيار 2110 "إدارة المخاطر" يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر وأن يسهم في تحسينها.

وفي تفسير جمعية المدققين الداخليين **IIA** للمعيار فإن مسألة تحديد ما إذا كانت عمليات إدارة المخاطر فعالة أم لا هي مسألة اتخاذ رأي أو حكم ناتج عن تقييم المدقق الداخلي الذي يبين :

* أن أهداف المؤسسة تساند رسالة المؤسسة وتتوافق معها.

* أن المخاطر الهامة يتم تحديدها وتقييمها.

* أن الاستجابات المناسبة إزاء المخاطر يتم اختيارها بما يحقق التوافق بين المخاطر ومدى استعداد المؤسسة لتقبل المخاطر.

* أن المعلومات اللازمة بشأن المخاطر يتم الحصول عليها وتبليغها في التوقيتات المناسبة إلى مختلف الجهات ذات الصلة بالمؤسسة بما يمكن الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة من القيام بمسؤولياتهم .

ويمكن أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتجميع المعلومات اللازمة لمساندة هذا التقييم في أثناء القيام بمهام متعددة ، مع العلم بأن نتائج تلك المهام عندما ينظر إليها معا تقدم فهما وافي لعمليات إدارة المخاطر بالمؤسسة ومدى كفاءتها وتتم متابعة عمليات إدارة المخاطر أو من خلال أنشطة الإدارة المستمرة أو التقييم المستمر والمستقل أو كليهما .

وعلى ضوء نتائج تقييم المخاطر يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية في مختلف جوانب الحوكمة وعمليات التشغيل ونظم المعلومات ، ويشمل ذلك تقييم ما يلي :

* موثوقية وسلامة المعلومات المالية و التشغيلية .

* فاعلية وكفاءة العمليات والبرامج بالمؤسسة.

* حماية الأصول.

* التقيد بالقوانين والأنظمة واللوائح والإجراءات والعقود .

و يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيفية إدارة مخاطره وفي أثناء المهام الاستشارية يتحقق المراجعون الداخليون من أن المخاطر تتناسب مع المهمة وأن يتنبهوا إلى وجود أي مخاطر أخرى، ويستعمل المراجعون الداخليون معرفتهم بالمخاطر والتي يكتسبونها من المهام الاستشارية ضمن تقييمهم لعمليات إدارة المخاطر بالمؤسسة.

وعند مساعدة الإدارة في تحديد أو تحسين عمليات إدارة المخاطر يمتنع المراجعين الداخليين عن تولي أي مسئولية إدارية من خلال قيامهم بالإدارة الفعلية للمخاطر.

**3. دور معايير المراجعة الداخلية الدولية في الحوكمة:**

بعد صدور معايير المراجعة الداخلية الدولية سنة 2003م بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغيير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية بحيث تصبح أنشطتها ذات قيمة اقتصادية وفي نفس الوقت تضاف مهارات جديدة للمراجع الداخلي تؤدي إلي تحسين أدائه في مجالي التأكيد والاستشارات.

لا شك في أن هذه المحاولات الجادة من قبل المجامع العلمية والمنظمات المهنية ذات الصلة بالمراجعة الداخلية تؤدي إلى دعم حوكمة الشركات ، لقد تطور مفهوم المراجعة الداخلية واصبح يعني (محمد عبد الفتاح إبراهيم، 2005م):

أ- أنها نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية للمنظمة نتيجة الرغبة في تبعيته إلى مجلس الإدارة الإشرافي داخل دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه.

**ب**- أنها نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص مهنيين ذو خبرة ومهارة عالية سواء من داخل أو خارج المؤسسة.

**ج**- الالتزام من قبل المراجعين الداخليين بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الأخيرة أكثر من الاعتبارات التنظيمية والقانونية المتبعة بالمؤسسة.

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية و قانونية واقتصادية متباينة ويتم تنفيذها داخل شركات تتباين أهدافها وأحجامها و هياكلها التنظيمية ، ومن خلال أشخاص مختلفين ، وكل تلك الفروق والاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة ، لذا فمن الضروري إخضاع معايير التدقيق الداخلي إلى عملية تقويم وتطوير مستمرة لتسهيل وضبط عمل المدققين الداخليين في ظل هذه المعايير .

و كجزء من استجابة الأزمات المالية العالمية والمستجدات التي حصلت في حوكمة الشركات كعلاج لها هو تطوير دور المراجعة الداخلية والوظائف التي تؤديها ، و يتحقق هذا الأمر من خلال تطوير معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات، وتصدر هذه المعايير في مجموعتين معايير الصفات ومعايير الأداء (ARENS, ELDER and Beasley , 2012).

**معايير الصفات** (attribute Standards **):**

تتناول سمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية فيها، وتتمثل في أربعة معايير رئيسية هي:

1000: الغرض، السلطة والمسؤولية.

1100: الاستقلالية والموضوعية.

1200: المهارة والعناية المهنية اللازمة.

1300: برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

**معايير الأداء (**Performance Standards**):**

تصف أنشطة المراجعة الداخلية، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة، وتتمثل في سبعة معايير رئيسية هي:

2000: إدارة نشاط المراجعة الداخلية.

2100: طبيعة العمل.

2200: تخطيط مهام المراجعة الداخلية.

2300: تنفيذ مهام المراجعة الداخلية.

2400: تبليغ النتائج.

2500: مراقبة سير العمل.

2600: قبول الإدارة العليا للمخاطر.

يشير المعيار رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 من المجموعة الثانية الذي يختص بحوكمة الشركات، إلى إنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بمساهمته في تقويم و تحسين عملية الحوكمة من خلال ما يأتي :

أ- التحقق من وضع القيم و الأهداف و تحقيقها بحيث تكون الإدارات مهيأة و قادرة على الإفصاح عن أن نشاطاتها وأفعالها و قراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها.

مراقبة عملية انجاز الأهداف من خلال تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون القيام بها، تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الشركة و تطويرها، رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق التدريب باقتراح اللازم منها، التحقق من المساءلة إذ تكون الأفعال والقرارات واتخاذها قابلة للفحص عن طريق التدقيق الداخلي، والتحقق من الحفاظ على قيم الشركة عن طريق تحديد المناطق أو العمليات والبرامج التي يجب مراجعتها وتقويمها أثناء المراجعة.

**سادسا- الدراسة الميدانية**

بغية الإلمام بموضوع الدراسة وتكملة الجوانب النظرية التي تم التطرق إليها سابقا والإجابة عن الإشكالية الأساسية، قمنا بإعداد دراسة ميدانية.

**1- محتوى الدراسة الميدانية:**

أجريت هذه الدراسة في الجزائر خلال الفترة من 10 ماي 2016 إلى غاية 15 افريل 2016 بهدف معرفة دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر وتأثير ذلك على حوكمة الشركات وشملت الدراسة مجموعة من الشركات والوحدات في كل من الجزائر العاصمة، سطيف، سوق اهراس، عنابة.

وقد اخترنا لهذا الغرض إعداد استمارة استبيان، يحتوي على مجموعة أسئلة مرتبطة بإشكالية البحث، تم توزيعها على أفراد العينة المدروسة والتي شملت اطارات قسم المحاسبة والمالية ومصلحة المراجعة الداخلية للشركات المدروسة وبلغ عدد الاستبيانات التي اعتمد عليها التحليل الاحصائي 30 استبيانا.

تم الاعتماد على الاستبيان بصفة أساسية في جمع البيانات من أجل الإدراك الجيد للعلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في حوكمة الشركات كمتغير تابع ودور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر كمتغير مستقل، ولتحقيق أهداف الدراسة حيث تم تصميمه وتوزيعه على عينة الدراسة لأجل هذه الغاية، كان موضوع الاستبيان حول دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر وتأثيره على حوكمة الشركات وقد احتوى الاستبيان على قسمين، القسم الأول شمل أسئلة عامة شخصية عن البيانات النوعية لأفراد العينة تضمنت الوظيفة، الشهادة، التكوين، التخصص والخبرة، أما القسم الثاني فقد احتوى على محورين، الأول متعلق بوظيفة المراجعة الداخلية ودورها في ادارة المخاطر، أما المحور الثاني فتعلق بمبادئ و آليات حوكمة الشركات وواقعها في المؤسسات الاقتصادية.

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي للإجابة على القسم الثاني من أسئلة الاستبيان وفق خمس بدائل هي:

| الإجابة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

ولغرض اختبار الثبات لأسئلة محاور الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (alpha cronbach) حيث بلغت قيمته 0,648 وهي قيمة مقبولة تأكد على مصداقية أداة الدراسة.

**2- تحليل البيانات:**

**أ- وصف خصائص عينة الدراسة:**

**1. المؤهل العلمي:**

أظهرت النتائج أن ما نسبته 40 % من العينة من حملة شهادة الليسانس، بينما تمثل نسبة حملة شهادة الماستر36.7 %، يليها نسبة حملة شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية (DEUA) بـــ 6.7 %، ثم 10 % من حملة شهادة الماجستير، وما نسبته 6.7 % لديهم مستوى ثانوي، يتضح من نتائج التحليل عموما أن من يشغلون مناصب في المحاسبة، الإدارة المالية والتدقيق الداخلي لهم مؤهلات علمية عالية.

**2. الوظيفة:**

اتضح أن غالبية المستجوبين يؤدون وظائف المراجعة الداخلية بنسبة 46.7 % وهو ما يدعم نتيجة الدراسة بحكم معرفتهم لدور المراجعة الداخلية في المؤسسة وانعكاسه على مستوى الحوكمة، تليها وظيفة المحاسبة بنسبة 33.3 % ثم وظائف الإدارة المالية بما يمثل 20 % من افراد العينة.

**3. سنوات الخبرة:**

ما نسبته 23.3 % من المستجوبين لديهم خبرة مهنية أقل من 5 سنوات، 30 % لديهم خبرة بين 5 و10 سنوات بينما 46.7 % من أفراد العينة لديهم خبرة مهنية أكثر من 10 سنوات وهو ما يعني عموما إدراكهم لحقائق وممارسات المراجعة الداخلية بحكم سنوات الممارسة.

**4. التخصص:**

غالبية أفراد العينة تخصصاتهم في المحاسبة والتدقيق بما يمثل نسبة 36.7 %، إدارة الأعمال بنسبة 20 %، تخصص المالية 20 %، تخصصات أخرى بـــ 13.3 % ثم تخصص الجباية بنسبة 10 %، وهو ما يبين تفضيل هذه المؤسسات لأصحاب تخصصات المحاسبة والتدقيق ثم إدارة الأعمال ثم تخصص مالية باعتبارهم الأنسب لممارسة الوظائف المرتبطة بالمراجعة.

**ب- تحليل محاور الدراسة:**

اتجاه إجابات العينة حول محاور الدراسة (المتوسط الحسابي):

| | |
|---|---|
| 1-1.80 | غير موافق تماما |
| 1.81-2.60 | غير موافق |
| 2.61-3.40 | محايد |
| 3.41-4.20 | موافق |
| 4.21-5.00 | موافق بشدة |

**المحور الأول: فعالية المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر:**

**نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول:**

| الرمز | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه العام |
|---|---|---|---|---|
| س1 | النشاط الأول للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر هو التقييم الأولي للمخاطر | 4.26 | 0.78 | موافق بشدة |
| س2 | تقدم المراجعة الداخلية توصيات من أجل إدارة المخاطر | 4.23 | 0.77 | موافق بشدة |
| س3 | تسمح استقلالية المراجعة الداخلية بتفعيل ادارة المخاطر | 4.13 | 0.89 | موافق |
| س4 | تركز المراجعة الداخلية على فعالية وكفاءة الإجراءات الموضوعة لمواجهة المخاطر | 4.10 | 0.88 | موافق |
| س5 | المراجعة الداخلية تركز على متابعة خطط العمل | 4.03 | 1.03 | موافق |
| س6 | المراجعة الداخلية تعتمد على الأولويات المعلنة من طرف مجلس الإدارة لتصنيف المخاطر المتوقعة | 4.00 | 0.64 | موافق |
| س7 | المراجعة الداخلية تركز على تقليص المخاطر | 3.96 | 0.99 | موافق |
| س8 | تتوفر المراجعة الداخلية على الإمكانيات الضرورية لقياس وتقييم المخاطر | 3.36 | 1.18 | محايد |
| س9 | تركز المراجعة الداخلية على تسيير المخاطر من اجل حوكمة جيدة | 2.73 | 1.38 | محايد |

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول:

- أن العينة تتفق تماما على أن النشاط الأول للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر هو التقييم الأولي للمخاطر، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.26 وهو محصور في المجال [4.21–5.00 ] وانحراف معياري 0.78 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أهمية التقييم الأولي للمخاطر.
- أن العينة تتفق تماما على أن المراجعة الداخلية تقدم توصيات من أجل إدارة المخاطر، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.23 وهو محصور في المجال [4.21–5.00 ] وانحراف معياري 0.77 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أهمية التوصيات التي تقدمها المراجعة الداخلية من أجل ادارة المخاطر.
- أن العينة تتفق على أن استقلالية المراجعة الداخلية تسمح بتفعيل ادارة المخاطر، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.13 وهو محصور في المجال [3.41–4.20 ] وانحراف معياري 0.89 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أهمية استقلالية المراجعة الداخلية لتفعيل ادارة المخاطر.

– أن العينة تتفق على أن المراجعة الداخلية ترتكز على فعالية وكفاءة الإجراءات الموضوعة لمواجهة المخاطر، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.10 وهو محصور في المجال[3.41-4.20 ] .

وانحراف معياري 0.88 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أهمية فعالية وكفاءة الإجراءات الموضوعة لمواجهة المخاطر كأهم نشاط للمراجعة الداخلية.

– أن العينة تتفق على أن المراجعة الداخلية ترتكز على متابعة خطط العمل، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.03 وهو محصور في المجال [3.41-4.20 ] وانحراف معياري 1.03 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أهمية خطط العمل لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية.

أن العينة تتفق على أن المراجعة الداخلية تعتمد على الأولويات المعلنة من طرف مجلس الإدارة لتصنيف المخاطر المتوقعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.00 وهو محصور في المجال [3.41-4.20 ] وانحراف معياري 0.64 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أهمية الاعتماد على الأولويات المعلنة من طرف مجلس الادارة لتصنيف المخاطر المتوقعة.

– أن العينة تتفق على أن المراجعة الداخلية تركز على تقليص المخاطر، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.96 وهو محصور في المجال [3.41–4.20 ] وانحراف معياري 0.99 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أن تقليص المخاطر يعتبر من اولويات نشاط المراجعة الداخلية.

– أن العينة محايدة فيما يتعلق بتوفر المراجعة الداخلية على الإمكانيات الضرورية لقياس وتقييم المخاطر، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.36 وهو محصور في المجال [3.41–4.20 ] وانحراف معياري 1.18 مما يدل هذا على أهمية تتوفر الإمكانيات الضرورية لقياس وتقييم المخاطر.

– أن العينة محايدة فيما يتعلق بتركيز المراجعة الداخلية على تسيير المخاطر من اجل حوكمة جيدة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.73 وهو محصور في المجال [3.41–4.20 ] وانحراف معياري 1.38 مما يدل هذا على أن المراجعة الداخلية تمكن من دعم حوكمة الشركات انطلاقا من تسيير المخاطر.

**المحور الثاني: مبادئ و آليات حوكمة الشركات وواقعها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:**

نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني:

| الرمز | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه العام |
|---|---|---|---|---|
| ع1 | إن وجود مجموعة من القوانين و الأسس التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة من جهة والمساهمين وأصحاب المصالح من جهة أخرى تقلل من حالات الغش والصراع في الشركة. | 4.33 | 0.97 | موافق بشدة |
| ع2 | من مسؤوليات مجلس الإدارة تطبيق معايير أخلاقية عالية تأخذ في الاعتبار مصلحة أصحاب المصالح. | 4.33 | 0.71 | موافق بشدة |
| ع3 | مبادئ حوكمة الشركات تحسن درجة الثقة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة وتقليل مخاطر الأزمات المالية للمؤسسة. | 4.06 | 1.17 | موافق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ع4 | إبراز وإعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة يعزز من ثقة المساهمين. | 4.00 | 0.83 | موافق |
| ع5 | يتوفر لدى الأفراد العاملين داخل المؤسسة الوعي الكافي بدور نظام الحوكمة في تطوير أداء المؤسسة. | 3.86 | 1.07 | موافق |
| ع6 | تتوفر لدى عمال المؤسسة الدراية الكافية بالضوابط والأحكام والقوانين و المبادئ الخاصة بالحوكمة. | 3.73 | 1.17 | موافق |
| ع7 | يتم الإشراف من قبل مجلس الإدارة على عملية إعداد التقارير و القوائم المالية. | 3.70 | 0.91 | موافق |
| ع8 | تساهم قواعد الحوكمة في تسهيل التعامل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة. | 3.43 | 0.93 | موافق |
| ع9 | ترى من الضروري على مجلس الإدارة إعداد تقريرا سنويا للعرض على المساهمين. | 3.30 | 1.36 | محايد |

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

**التعليق:** نلاحظ من خلال الجدول:

- أن العينة تتفق تماما على أن وجود مجموعة من القوانين و الأسس التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة من جهة والمساهمين وأصحاب المصالح من جهة أخرى تقلل من حالات الغش والصراع في الشركة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.33 وهو محصور في المجال [4.21–5.00 ] وانحراف معياري 0.97 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أن تقليل حالات الغش والصراع في الشركة يكون من خلال وجود مجموعة من القوانين و الأسس التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة من جهة والمساهمين وأصحاب المصالح من جهة أخرى.
- أن العينة تتفق تماما على أن من مسؤوليات مجلس الإدارة تطبيق معايير أخلاقية عالية تأخذ في الاعتبار مصلحة أصحاب المصالح ، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.23 وهو محصور في المجال [4.21–5.00 ] وانحراف معياري 0.71 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أن تطبيق معايير أخلاقية عالية تأخذ في الاعتبار مصلحة أصحاب المصالح هو من مسؤوليات مجلس الإدارة.
- أن العينة تتفق على أن مبادئ حوكمة الشركات تحسن درجة الثقة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة وتقليل مخاطر الأزمات المالية للمؤسسة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.06 وهو محصور في المجال [3.41–4.20 ] وانحراف معياري 1.17 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أن تحسين درجة الثقة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة وتقليل مخاطر يتحقق من خلال مبادئ الشركات.
- أن العينة تتفق على أن إبراز وإعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة يعزز من ثقة المساهمين، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.00 وهو محصور في المجال [3.41–4.20 ] وانحراف معياري 0.83 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أن تعزيز ثقة المساهمين يتحقق من خلال إبراز وإعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة .
- أن العينة تتفق على توفر لدى الأفراد العاملين داخل المؤسسة الوعي الكافي بدور نظام الحوكمة في تطوير أداء المؤسسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.86 وهو محصور في المجال [3.41–4.20 ] وانحراف معياري

1.07 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أهمية تطوير نظام الحوكمة لأداء المؤسسة من خلال توفر الوعي الكافي بدوره لدى الأفراد العاملين داخل المؤسسة.

– أن العينة تتفق على أنه تتوفر لدى عمال المؤسسة الدراية الكافية بالضوابط والأحكام والقوانين و المبادئ الخاصة بالحوكمة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.73 وهو محصور في المجال [3.41–4.20] وانحراف معياري 1.17 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أهمية توفر الدراية الكافية بالضوابط والأحكام والقوانين والمبادئ الخاصة بالحوكمة لدى عمال المؤسسة.

– أن العينة تتفق على أنه يتم الإشراف من قبل مجلس الإدارة على عملية إعداد التقارير و القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.70 وهو محصور في المجال [3.41–4.20 ] وانحراف معياري 0.91 مما يدل هذا على أن أغلبية المستجوبين يرون أن إشراف مجلس الإدارة على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية يساهم في دعم الحوكمة.

– أن العينة تتفق فيما يتعلق بمساهمة قواعد الحوكمة في تسهيل التعامل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.43 وهو محصور في المجال [3.41–4.20] وانحراف معياري 0.93 مما يدل هذا على أهمية مساهمة قواعد الحوكمة في تسهيل التعامل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة.

– أن العينة محايدة فيما يتعلق بضرورة إعداد مجلس الإدارة لتقرير سنوي للعرض على المساهمين، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.30 وهو محصور في المجال [3.41–4.20 ] وانحراف معياري 1.36 مما يدل هذا على أن اهمية إعداد مجلس الإدارة لتقرير سنوي للعرض على المساهمين.

**3.اختبار نتائج الاستبيان:**

حيث سنقوم باختبار استقلالية المتغيرات الوصفية للدراسة المتمثلة في تفعيل المراجعة الداخلية كأداة في إدارة المخاطر و تحسين حوكمة الشركات وكذا مدى الارتباط بين محاور الدراسة.

**اختبار الارتباط R بيرسون بين المتغيرات الكمية**

لاختبار نتائج الاستبيان نستعمل معامل الارتباط الذي يكون بين الكمية وهو قيمة تقع في المجال [+1 ،–1]

يمكن اعتبار المراجعة الداخلية كأداة فعالة في إدارة المخاطر من اجل تحسين الحوكمة، يتم إثبات أو نفي الفرضية بحساب معامل الارتباط بنّ المحورين حيث كانت النتائج كما يلي:

حساب معاملات الارتباط R بالنسبة لجميع محاور الدراسة:

| | | تفعيل المراجعة الداخلية كأداة في إدارة المخاطر | تحسين حوكمة الشركات |
|---|---|---|---|
| تفعيل المراجعة الداخلية كأداة في إدارة المخاطر | علاقة بيرسون | 1 | 0.120 |
| | دلالة ثنائية | | 0.528 |
| | المجتمع | 30 | 30 |
| تحسين حوكمة الشركات | علاقة بيرسون | 0.120 | 1 |
| | دلالة ثنائية | 0.528 | |

| | | |
|---|---|---|
| المجتمع | 30 | 30 |

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

**التعليق :** بما أن معامل الارتباط لبيرسون مساوي لـــ 0.120 ، وبما أن كل معاملات الارتباط موجبة بين تفعيل المراجعة الداخلية كأداة في إدارة المخاطر وتحسين حوكمة الشركات ، يمكن إثبات وجود علاقة موجبة قوية إيجابية بينهما وهذا يدل على أنه يوجد تأثير لتفعيل المراجعة الداخلية كأداة في إدارة المخاطر على تحسين حوكمة الشركات وهو ما يعني اثبات الفرضية الرئيسية.

**النتائج:**

توصلنا إلى إجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية والذي يتحقق من خلال التحكم في احد أهم أنشطة المراجعة الداخلية المتمثل في إدارة المخاطر من خلال التوصيات والاستشارات التي يقدمها المراجع الداخلي في هذا الشأن.

**التوصيات:**

1. العمل على تفعيل المراجعة الداخلية كأداة في إدارة المخاطر من خلال الالتزام بالمعايير الدولية للأداء المتعلقة بنشاط المراجعة الداخلية.
2. العمل على تدعيم وظيفة المراجعة الداخلية وزيادة استقلاليتها.
3. تعريف أعضاء قسم المراجعة الداخلية بمبادئ حوكمة الشركات، وإدراج ومراجعة التزام الشركات بمبادئ الحوكمة ضمن مبادئ التدقيق الداخلي.
4. التأهيل العلمي والعملي والمعرفي لأعضاء قسم المراجعة الداخلية بما يستوعب أسس ومبادئ الحوكمة والتطورات الخاصة بها.
5. محاولة الاستفادة من المزايا المتعددة التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
6. ضرورة وضع إطار قانوني لوظيفة المراجعة الداخلية في الجزائر تمكن المؤسسات من الاستفادة من مزايا هذه الوظيفة وتفعيل دورها وتحسين مساهمتها في الحوكمة الجيدة.

**المراجع:**

1. إبراهيم سيد علي ، (2002م)، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال،الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية
2. خلف عبد الله الواردات ، (2005م) ، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي، المؤتمر الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمه الشركات (تدقيق الشركات – تدقيق المصارف والمؤسسات المالية – تدقيق الشركات الصناعية) ، القاهرة، 26-24 سبتمبر.

3.خلف عبد الله الواردات ، (2006م) ، التدقيق بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولي الداخلي، الوراق للنشر، الأردن.

4. دريد كامل آل شبيب ، (2007م) ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان.

5. طارق الله خان، حبيب أحمد ، (2003م)، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان باكر أحمد ورضا سعد الله، جدة : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريبات.

6.عبد الماجد عبد الله، حسن احمد ، (2007م)، نحو بناء معايير مراجعة داخلية وطنية، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول، السودان.

7. عبد الوهاب نصر ، شحاته السيد شحاته ، (2006م)، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة المعلومات وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، مصر.

8. على عبد الله شاهين ، (2005م)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف – مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين ،المؤتمر العالمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، جامعة غزة الإسلامية.

9. محمد حسن يوسف ، (2007م)، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر

10. محمد طارق يوسف ، (2003م)، حوكمة الشركات ، مجلة المحاسب ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد السادس عشر، ديسمبر.

11. محمد عبد الفتاح ، (2001م)، الإسناد الخارجي لأداء وظائف المراجعة الداخلية وأثره على استقلال المراجع الخارجي وجودة المراجعة – دراسة ميدانية،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الأول.

12. ARENS, ELDER and Beasley , (2012), auditing and assurance services : an intergated approach, 14 th edition, PEARSON , USA .

13. COLLINS. L et Autres , (1994) , L'Audit et Le Contrôle Interne- Aspects Financiers. Opérationnels Et Stratégiques, 4 ème Edition, Edition Dalloz, Paris.

14. Gérard CHARREUX , (1997) , Le Gouvernement des Entreprises , Paris : Economica, France .

15. Robert R. Moeller , (2005) , Brink's Modern Internal Auditing , 6 th Edition, John Wiley & Sons, Inc, USA .

16. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مبادئ حوكمة الشركات المعدلة (2004م ) .
(2016/04/24)
http ://www.oecd.org/daf/corporateaffairs/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf

17.المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية (2015م).
http://www.ifaci.com/ifaci/connaitre-l-audit-et-le-controle-interne/definitions-de-l-audit-et-du-controle-internes-78.html (08/03/2016)

18. جمعية المدققين الداخليين IIA: المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي (2010م).

(2016/04/27)http://www.na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/IPPFStandards_2011-011.pdf